مقياس تمويل التجارة الدولية

1.0

د.بلغلام نورالدين



2024-01-20

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

I-الفصل الاول : مدخل للتمويل الدولي 9

آ. اولا :ماهية التمويل الدولي.....10

ب. تعريف التمويل الدولي.....10

پ. عناصر التمويل الدولي.....11

ت. مصادر التمويل الدولي.....11

ث. اهمية التمويل الدولي.....12

ج. ثانيا : ميزان المدفوعات.....12

چ. اهمية ميزان المدفوعات.....13

ح. عناصر ميزان المدفوعات.....14

خ. تمرين :يعتبر ميزان المدفوعات.....15

حل التمارين 17

قائمة المراجع 19

وحدة

- التعرف على المفاهيم العامة للتمويل الدولي.
- الإحاطة بالتقنيات والاساليب اللازمة في ميدان التمويل وطرق الدفع والتسوية للمعاملات التجارية الدولية.
- اكتساب محددات الاختيار بين مصادر تمويل التجارة الدولية من النواحي التالية: المصدر، الزمن، التكلفة.
- القيام بالمقارنة بين مصادر تمويل التجارة الدولية من خلال التطبيقات المعاصرة

مقدمة

ان التجارة الخارجية من بين أهم النشاطات الإقتصادية التي تقوم بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، والتي تتجسد من خلال عمليـــــة الإستيراد والتصدير،ونظرا لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول كان لا بد من إيجاد آليات وتقنيات مناسبة لتسهيل عمليات الدفع وهذا قصد توحيد الوسائل المستعملة في تسديد مبلغ الصفقة الدولية، وكذا إيجاد مصادر تمويل تتماشى مع تلك العمليات التجارية ذات الطابع الدولي. كما أن توسع العلاقات التجارية بين مختلف الدول أدى إلى تعقد العمليـات التجارية وزيادة مخاطرها وهذا ا رجع لانعدام الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والبعد الجغ ا رفي، مما تطلب ضرورة تدخل الهيئات المالية وخاصة البنوك التجارية والمؤسسات المتخصصة من أجل التقليل من المخاطر وذلك بتوفيرها لتقنيات وتسهيلات تعمل على إتمام المعاملات والإجراءات دون عراقيل ، مستعملة وسائل تغطية تضمن حمايتهـــم من مخاطر محتملة الوق وع.إنطلاقا من ذلك فقد جاء هذا العمل ليتناول مختلف التقنيات ووسائل الدفع والتمويل المستخدمة في تسوية المعاملات التجارية الدولية، لتمكين الطالب من الإلمام والإطلاع على مختلف المفاهيم المتعلقة بتمويل التجارة الدولية، والتعرف على طرق وتقنيات الدفع في التجـــــارة الدوليـــة سواء كانت وسائل تمويل قصيرة الأجل مثل (الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي) أو وسائل تمويل طويلة الأجل مثل (قرض المورد وقرض المشتري)، إضافة إلى التطرق إلى مختلف المخاطر التي يمكـن أن يتعرض لها المتعاملون الاقتصاديون وكذا كيفية الحد منها وتجنبها من خلال الضمانات والكفالات بمختلف أشكالها لتوفير الشروط اللازمة لضمان السيرالحسن للصفقات التجارية وخلق الثقة اللازمة بين المتعاملين الاقتصاديين. نأمل أن تكون محتويات هذا العمل شاملة لمختف المفاهيم التي يجب أن يكتسبها الطالب من خلال مقياس تمويل التجارة الدولية وفق ما جاء في المقرر الوزاري .

I الفصل الاول : مدخل للتمويل الدولي



فرنسية

for watch vidio clik here *https://youtu.be/rd0TjXHUfqA?si=KfFNRX77jRYsDQFBlink*

تعتبر التّجارة الدولّية من أهم ُمقّومات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم؛ حيث تظهر أهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كل دولة من المميّزات التي تُقدمها الدول الأخرى ، بسبب عدم قدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلّية، كما أنه من الممكن الاستفادة من هذه الموارد في حال استخدامها بطـــرق جّيدة؛ بهدف تصديرها لدول العالم. كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية. كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و في مستواه.

و لأهمية قطاع التجارة الخارجية عمدت أغلب دول العالم إلى دعمه و تطويره و تنميته، و من أمثلة ذلك تيسير حصول المتعاملين فيه على التمويل اللازم لممارسة نشاطهم، و الذي هو عبارة عن نوع من أنواع الأنشطة المالّية التي تعتمُد على تقديم الدعم المالي المباشر أو غير المباشر للتجارة الخارجّية؛ إذ يعتمُد التمويل المالي المباشر على دور البنوك المركزّية للدول في تقديم الدعم المالّي الكافي لقطاع التجارة الخارجّية، ِ بصفتها من المخصصات الأساسية لهذه البنوك، أما التمويل المالي غير المباشر فهو جزء من مساهمة البنوك التجارّية العامة، ِ وأصحاب رؤوس الأموال في تقديم . الدعم المالي للتجارة الخارجّية .

آ. اولا :ماهية التمويل الدولي

يكمن التمويل الدولي في عملية تحويل القدرات المالية besoin de financement للاعوان المقيمة الاقتصادية الى الاعوان الاقتصادية الآجنبية التي تملك قدرات مالية او ادخار المالي besoin de financement . و عادة ما يقع في الآسواق المالية الدولية.

ويعرف التمويل الدولي، كدلك بانه توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والاجل، التي يمكن توفيره من مجموعة الدول التي لديها فوائض مالية .

يشمل التمويل الدولي الآسواق المالية الدولية مثل : البورصات العالمية : والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي، وبعض المؤسسات الإقليمية الآخرى كالبنك الاوروبي المركزي (BEC) الدي انشا سنة 1998 .بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تقدم في شكل إعانات أو استثمارات مباشرة و غير مباشرة.

ب. تعريف التمويل الدولي

- يشير التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس أألموال بين الدول المختلفة على شكل استثمار مباشر و غير مباشر و قروض و تحويلات و هبات و مساعدات تحدث بين المقيمين في بلد و المقيمين في بلدان أخرى .
- و هو فرع من الاقتصاد يتناول ديناميكيات أسعار الصرف، و الاستثمار الأجنبي، و تأثيراتها على التجارة الدولية، و يتناول أيضا المشاريع الدولية، و الاستثمارات الدولية و تدفقات رؤوس الأموال، و العجز التجاري، و يشمل أيضا دراسة العقود الآجلة و الخيارات و المقايضات المالية.

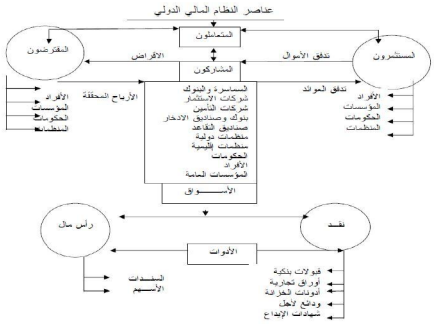
نجد من هذين التعريفين أن التمويل الدولي يُقصد به انتقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة، حيث إن المصطلح يتكون من كلمتين؛ التمويل: تشير إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنة بالقدر المطلوب منه و في نفس الوقت تشير إلى وجود كثافة في رأس المال في دول أخرى غالبا هي الدول الصناعية المتقدمة، أما الكلمة الثانية: دولي: فهي تعني صفة النشاط من حيث كونه دوليا مما يعني تحرك رأس المال خارج الحدود السياسية للبلد . و يمكن تفسير ذلك من خلال استخدام نظام الفجوات؛ حيث يتعرض البلد لثلاث فجوات؛ فجوتان محليتان وواحدة خارجية كما يلي:.

الفجوة الأولى فجوة موارد محلية سلبية: تحدث عند كون الادخار في البلد أقل من الاستثمار مما يحتم على البلد اللجوء إلى الخارج لسد هذه الفجوة من خلال القروض و الهبات و الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر و التحويلات و غيرها.

الفجوة الثانية فجوة حكومية محلية: تحدث عند كون الإيرادات الحكومية أقل من نفقاتها مما يحتم على الحكومة اللجوء إلى رأس المال الأجنبي لسد هذه الفجوة.

الفجوة الثالثة: فجوة خارجية سلبية: تحدث عند كون الصادرات الوطنية أقل من الواردات مما ينتج عنه عجز في الميزان التجاري يحتم على الدولة اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية لسد هذه الفجوة عن طريق القروض قصيرة الأجل و الاستثمار الأجنبي و بيع السندات الحكومية .

ب. عناصر التمويل الدولي



المصدر: عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1993.

فرنسية

من الشكل السابق نجد أن عناصر التمويل الدولي تتكون أساسا من المتعاملين و الأسواق و الأدوات كما يلي:

- المتعاملون: هم المستثمرون و المقترضون و المشاركون.

1. المستثمرون: يمكن أن يكونوا حكومات أو مؤسسات عامة و منظمات دولية و إقليمية أو أفرادا يملكون فائضا في أرصدتهم و يرغبون في استثمارها في السوق الدولية و هؤلاء يمثلون وحدات الفائض.
2. المقترضون: يمكن أن يكونوا حكومات أو مؤسسات عامة و منظمات دولية و إقليمية أو أفرادا يمثلون وحدات العجز، مما يحتم عليهم الدخول للسوق الدولية للحصول على التمويل اللازم.
3. المشاركون: يمكن أن يكونوا سماسرة أو حكومات أو شركات متعددة الجنسيات أو بنوك تجارية أو صناديق ادخار و استثمار..، يعملون لحسابهم الخاص أو لحساب الغير.

- الأسواق: هي الأسواق المالية و النقدية التي تتنقل من خلالها رؤوس الأموال بين وحدات الفائض و وحدات العجز، بكل أنواع التمويل قصير أجل أو متوسط و طويل أجل.
- الأدوات: تختلف حسب السوق؛ فالسوق المالية غالبا ما تختص بالتمويل أو الأدوات طويلة الأجل كأسهم الشركات و سندات الحكومات و المنظمات الدولية، أما السوق النقدية تتعامل غالبا بأدوات قصيرة الأجل كحوالات الخزينة و شهادات الإيداع و الأوراق التجارية و الودائع

ت. مصادر التمويل الدولي

يمكن تقسيم مصادر التمويل الدولي إلى عدة أقسام تختلف حسب المعايير المتبعة في ذلك، و من الأكثر استخداما نجد تقسيمها حسب معيار الأجل الزمني فنجد تدفقات رأسمالية قصيرة أجل و تدفقات رأسمالية طويلة أجل، أما حسب معيار الجهة الدائنة فنجد مصادر رسمية و مصادر غير رسمية، و هذا ما سنتناوله فيما يلي :

- -مصادر التمويل الدولي الرسمية: تنقسم بدورها إلى مصادر رسمية ثنائية ومصادر رسمية دولية و إقليمية متعددة الأطراف.

مصادر التمويل الثنائية: معظم التدفقات الرسمية الثنائية يتم منحها على أسس تفضيلية؛ أي أنها تتضمن عنصر المنحة، لهذا تُسمى مساعدات إنمائية رسمية، و تتكون من:

1. معونات أجنبية (مساعدات أو منح): موجهة للقضاء على الفقر و زيادة الدخل والاستهلاك و تمويل برامج التنمية.
2. القروض: نوعان؛ طويلة أجل و قصيرة أجل، و القروض طويلة الأجل يمكن أن تكون ميسرة (فائدة متدنية + فترة سداد طويلة) و غير ميسرة.

اي أنها قروض و مساعدات بين الحكومات المختلفة تُمنح بعد إجراء المفاوضات حول قيمة القرض، و عملته، و أجله، و سعر فائدته، طريقة السداد، طريقة السحب، الرسوم و المصاريف.

- مصادر التمويل متعددة الأطراف: تتمثل المصادر الرسمية متعددة الأطراف في القروض و المساعدات المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية و الإقليمية، تتمثل مؤسسات التمويل الدولية في كل من:

1. صندوق النقد الدولي
2. البنك الدولي بمجموعته المتمثلة في مؤسسة التمويل الدولية و هيئة التمويل الدولية.

3.الأمم المتحدة.

•أما مصادر التمويل الإقليمية فتتمثل في:

1.صندوق النقد العربي.
2.بنك الاستثمار الأوروبي
3.بنك التنمية الآسيوي.
4.الصندوق الإفريقي للتنمية.
5.البنك الإسلامي للتنمية، الذين يقدمون تمويل للبلدان حسب المناطق الإقليمية.

•مصادر التمويل الدولي غير الرسمية(الخاصة): يُقصد بها حركة رؤوس الأموال الدولية التي تحدث بين جهات خاصة مقيمة في دول مختلفة كالأفراد و البنوك و المؤسسات إلى أفراد و بنوك و مؤسسات عامة و شركات، و تأخذ الأشكال التالية:

1.القروض: مثل تسهيلات الموردين و القروض المصرفية و طرح سندات في الأسواق الدولية
2.الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر

أي أن المصادر الخاصة للتمويل الدولي هي تلك القروض الممنوحة من قبل جهات خاصة)أفراد أو مؤسسات خاصة) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة.

ث. اهمية التمويل الدولي

تختلف أهمية حركة رؤوس الأموال بين دول العالم حسب وجهة نظر كل دولة و كونها من وحدات العجز أو الفائض، كما يلي:

•اهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة (المتلقية) :

1.توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عنها توفير مناصب شغل جديدة.
2.تحقيق تمويل التنمية الاقتصادية و الأهداف المسطرة للبلد.
3.تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع بتحسين وضعيتهم المعيشية من خلال توفير السكن و العمل.[1]
4.مواجهة العجز في ميزان المدفوعات و سد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة و المدخرات المحققة. كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي و المحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه.(2)[2]

•أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقرضة (المانحة): من وجهة نظر الدول المانحة للتمويل الخارجي فإن هناك سيادة للأهداف و الدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من مصادر رسمية ثنائية و متعددة الأطراف، و تسعى الدول المانحة إلى تحقيق أهداف عديدة منها:(3)[3]

1.محاولة تصريف الفوائض السلعية لديها و زيادة صادراتها و تشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في النقل و الوساطة و التأمين و المقاولات و مكاتب خبرة المختلفة لديها.
2.تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي و إظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.

ج. ثانيا : ميزان المدفوعات



فرنسية

هناك عديد التعريفات لميزان المدفوعات، منها ما يلي:

• ميزان المدفوعات هو مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني و بين كل الأعوان الاخرين في العالم الخارجي؛(4)[4]

• ميزان المدفوعات للدولة هو سجل رسمي يحتوي على جميع المعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية العالم خلال مدة سنة ؛(5)[5]

• ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل تسجل فيه ثلاث فئات من العمليات للدولة و هي المبادلات الجارية مع العام الخارجي، حركات رؤوس الأموال و تغيرات احتياطي الصرف للدولة .(6)[6]

و من هذه التعريفات يمكن استنتاج تعريف لميزان المدفوعات على النحو التالي:

هو سجل محاسبي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة مع المقيمين خارجها، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

ج. اهمية ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات و كما ذكرنا سابقا عبارة عن سجل محاسبي رسمي تقيد فيه كل المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي، و الدولة تخصص هيئات رسمية من أجل إعداد البيانات و الإحصائيات اللازمة له، و هذا يدل على مدى أهمية ميزان المدفوعات بالنسبة للدولة أو متخذ القرار، و تظهر هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب و عرض العملة المحلية. فميزان المدفوعات يظهر حجم الطلب المحلي على السلع الخارجية و الذي يترتب عليه عرض العملة المحلية، و يعرض أيضا حجم الطلب الخارجي على السلع المحلية و التي تمثل طلب على المحلية و عرض للعملة الصعبة، و هذه الآلية تحدد سعر الصرف
- يظهر ميزان المدفوعات مدى تأثير التغيرات في المدفوعات و المتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود، و من ثم على السياسات المالية و النقدية الواجب إتباعها.(7)[7]
- ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لانه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة و تحديد خصائص التغييرات التي تحصل في هذا المركز . فهو يبين حجم مساهمة الدولة في التجارة العالمية، و في كل قطاع. يتم تتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، من أجل تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة في ضوء نقاط القوة و الضعف للاقتصاد الوطني و التي يظهرها ميزان المدفوعات.
- يظهر ميزان المدفوعات مدى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، و بالتالي فهو يقيس

ح. عناصر ميزان المدفوعات



فرنسية

ميزان المدفوعات يتم التقييد فيه وفق مبدأ القيد المزدوج؛ و عليه يمكن تقسيم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانب دائن و الذي تقيد فيه المعاملات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية إلى داخل الوطن و كل ما يخلق حقوقا للدولة من قبل المستوردين الأجانب، و جانب مدين تقيد فيه المعاملات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية إلى خارج الوطن و كل ما يخلق التزاما للدولة تجاه المستوردين الأجانب.

أما عموديا فيتم تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة تضم مجموعة من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة و التي هي كما يلي:

- الحساب الجاري: يسمى أيضا حساب العمليات الجارية و حساب السلع و الخدمات، و يشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تكون من شأنها التأثير على حجم الدخل الوطني بصورة مباشرة سواء بزيادته أو بنقصانه، و لذلك يسمى أحيانا حساب الدخل (8)[8]. و يشمل الحساب الجاري تجارة الدولة من السلع و الخدمات و يقسم إلى قسمين رئيسين هما :(9)[9]
  1. الميزان التجاري: و هذا يسجل التجارة المنظورة أي التجارة في السلع المصدرة و المستوردة.
  2. ميزان الخدمات: أي صادرات و واردات الخدمات..
- حساب التحويلات من جانب واحد: و يخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عنها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من و إلى بقية دول العالم دون أي مقابل ، أي انه يمكن أن يكون التحويل في صورة سلع و خدمات كالمنح الحكومية مثل المواد الغذائية و المعدات الحربية، و هنا يظهر حساب السلع و الخدمات دائنا بالنسبة للدولة المانحة و حساب التحويلات دون مقابل يظهر مدينا، و بالنسبة للدولة المتلقية يظهر حساب التحويلات من جانب واحد دائنا و حساب السلع و الخدمات يظهر مدينا. أما إذا كانت هذه التحويلات من جانب واحد في شكل نقود أو حقوق مالية، كتحويلات المهاجرين، فيظهر حساب رأس المال دائنا في الدولة المانحة و حساب التحويلات الخاصة يظهر مدينا، و في الدولة المتلقية يظهر حساب رأس المال قصير الأجل مدينا بقيمة التحويل و حساب التحويلات النقدية الخاصة أو الهبات دائنا بنفس القيمة.
- حساب رأس المال: و يسجل في هذا الحساب كل المعاملات الاقتصادية المرتبطة بالتحركات الدولية لرأس المال مثل الاستثمارات المباشرة و الأسهم و السندات و أذونات الخزانة و غيرها من القروض. و يقسم حساب رأس المال إلى قسمين حسب اجل رؤوس الأموال كالتالي :
  1. رؤوس الأموال طويلة الأجل؛
  2. رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

و يشمل هذا الميزان حركة العمالة الأجنبية بالإضافة إلى الذهب، و عادة ما يطلق عليه بالحساب النقدي . و هذا الميزان يعكس صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة و يعكس حركة الذهب (بصفته نقدا و ليس سلعة) و النقد الأجنبي بين البلد و العالم الخارجي .

- حساب السهو و الخطأ: إن التسجيلات في الجانب الدائن و المدين لا تكون متماثلة نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة عليها تختلف و تتعدد، و نظرا لتفاوت دقة و درجة تطور الأجهزة الإحصائية و الرقابية فيما بين الدول، و لهذا قد يحدث و أن يكون مجموع المبالغ الدائنة لا يساوي مجموع المبالغ المدينة. و الفرق بينهما يمثل القيمة التي سوف تسجل في حساب السهو و الخطأ كي يصبح ميزان المدفوعات متزنا حسابيا، و يسمى أيضا هذا الحساب بحساب التعديل

خ. تمرين :يعتبر ميزان المدفوعات

[17 ص 1 حل رقم]

☐	جزء من الميزان التجاري
☐	هو نفسه الميزان التجاري
☐	الميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات

حل التمارين

1 (ص 15) <

- [ ] جزء من الميزان التجاري
- [ ] هو نفسه الميزان التجاري
- [x] الميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات

قائمة المراجع

[1] حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014،ص 269.

[2] -- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، " النقود والتمويل الدولي"، ترجمة: محمود حسن حسني و ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007،ص 21 .

[3] -جمال محمد أحمد، إبراهيم السيد، موسوعة التمويل: التمويل الدولي مؤسساته، آلياته، عناصره، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص 13.

[4] -صالح مفتاح، محاضرات في المالية الدولية لسنة رابعة مالية النقود و البنوك غير منشورة، جامعة بسكرة، الموسم الجامعي 2005-2006.

[5] Dominick Salvatore: économie international, série schaum, France, p101

[6] -Michel Dévoluy: théorie macroéconomique, Armand colin, France, deuxième édition, p 126

[7] أحمد مندور، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 1990 ،ص 159.

[8] زينب حسين عوض هللا، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998 ،ص 66.

[9] عبد الرحمن يسري و آخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر ، ص 324.